أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر بعد انهيار أسعار النفط (2000-2015)

أ.رزاي سعاد

كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية

جامعة الجزائر3 -

الملخص:

تعتمد كل دول العالم على السياسة المالية التي تعتبر أداة من أدوات السياسة الاقتصادية من أجل تحقيق هدف النمو الاقتصادي، رغم هذا فإن السياسة المالية لم تحظى الا باهتمام قليل في الجزائر مما أدى إلى ظهور دائم لإختلالات في مؤشرات الاقتصادية الكلي.

ولقد كان الهدف من هذه الدراسة هو القيام بمعرفة مدى تأثير السياسة المالية على النمو الاقتصادي في ظل انهيار أسعار النفط، بما أن النفط يعتبر المصدر الرئيسي للطاقة والعامل الأهم للنمو الاقتصادي الجزائري خاصة لانها تعتمد على عوائد المحروقات.

والصدمة النفطية الحالية ورغم انعكاساتها السلبية يمكن أن تعتبر فرصة حقيقية لفك تبعية الاقتصاد الجزائري للنفط، والمطالبة بتنويع اقتصادها في ظل الإمكانيات الطبيعية والبشرية التي تتمتع بها.

الكلمات المفتاحية : السياسة المالية، النمو الاقتصادي، سعر النفط، الاقتصاد الجزائري.

Résumé :

Tous les pays du monde donnent une très grande importance pour la politique financière est la considère comme un outil parmi les outilles de politique économique pour réaliser l'objectif du développement économique, malgré cela la politique financière en Algérie n'a pas une grande importance, la chose qui à fait l'appariation permanente des déséquilibres au niveau des indicateurs macroéconomique.

Il a été le but de cette étude est de faire connaitre le taux d'influence de la politique financière sur le développement économique devant la chute des prix du pétrole, vu que le pétrole est le principal source de l'énergie et le facteur essentiel pour le développement économique en Algérie, surtout que les recette de l'Algérie repose sur la rente pétrolière.

Le choque pétrolier actuel et malgré les conséquences négative de cette crise elle peu devenir une véritable opportunité pour détacher l'économie algérienne de la dépendance de la rente pétrolière, sous la demande de diversifié son économie et profité de ces moyens naturel et humaines.

Mots Clés : Politique financière, Développement économique Prix du pétrole, L'économie Algérienne.

مقدمة :

تعد معرفة مصادر النمو من اكثر الموضوعات التي ثار حولها الجدل على مدى فترات زمنية ممتدة، ونجد أن التركيز على النمو الطويل الاجل قد لاق اهتماما واسعا من طرف الاقتصاديين.

وبما أن السياسة المالية تعتبر وسيلة فعالة لمواجهة الإختلالات الاقتصادية، فالجزائر كبقية الدول النامية تعتمد بشكل كبير عليها في انعاش اقتصادياتها خاصة في الآونة الأخيرة حيث اتبعت الجزائر سياسة مالية توسعية وهذا من خلال تبنيها لمجموعة من البرامج التنموية، وبهذا فالسياسة المالية تحتل مكانة هامة بين السياسات الأخرى لانها تستطيع أن تقوم بالدور الأعظم في تحقيق النمو الاقتصادي وباعتبار أن الجزائر دولة منتجة للنفط الذي يعتبر مادة حيوية إستراتيجية وعنصر فعال في نسيج الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، نجد أن تقلبات أسعاره تقود الى اضرار بعيدة المدى نظرا لكون النفط وعوائده المالية يشكلان المورد الرئيسي لتمويل الاقتصادي الجزائر وتحقيق النمو الاقتصادي.

لذا سندرس إشكالية ما مدى تأثير السياسة المالية على النمو الاقتصادي في ظل انهيار أسعار النفط؟

1. مدخل مفاهيمي حول السياسة المالية والنمو الاقتصادي :

من الضروري قبل الخوض في دراسة إشكالية تتعلق بمدى تأثير السياسة المالية على النمو الاقتصادي في ظل انهيار أسعار النفط، أن نقدم تعريفا مختصرا لكل من السياسة المالية التي تحتل مكانة هامة وتعتمدها الحكومة كبرنامج لتحقيق وبلوغ الأهداف المسطرة، والنمو الاقتصادي الذي يعتبر من أهم المؤشرات التي تصنف على أساسه الدول المتقدمة والمتخلفة والى جانبه نجد التنمية الاقتصادية التي عادة ما يتم الخلط بينهما.

1-1 الإطار النظري للسياسة المالية :

أصبحت السياسة المالية أداة رئيسية من أدوات السياسة الاقتصادية في توجيه المسار الاقتصادي ومعالجة ما يتعرض له من أزمات.

أ. تعريف السياسة المالية :

لا يوجد تعريف محدد للسياسة المالية، بل هناك عدة تعاريف نذكر منها على سبيل المثال وليس على سبيل الحصر:

– تعرف السياسة المالية في الفكر الكنزي على انها حافظة النقود أو الخزانة[1]. وقد اشتق مصطلحها أساسا من الكلمة الفرنسية «FISC»[2].

– السياسة كانت ترادف في معناها الأصلي كل من المالية العامة وميزانية الدولة لإيراداتها ونفقاتها بما يحقق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في ظل ما تعتنقه من عقائد في حدود الإمكانية المتاحة مع الأخذ في الاعتبار درجة تقدمها ونمو اقتصادها[3].

1– طارق الحاج: «المالية العامة»، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 1999، ص 201.

2– جودة عبد الخالق: «الاقتصاد الدولي»، دار النهضة القاهرة، 1983، ص 157.

3– هشام مصطفى الجمل: «دور السياسة في تحقيق التنمية الاجتماعية بين النظام المالي والنظام المالي المعاصر، دراسة مقارنة»، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2006، ص 215.

- السياسة المالية هي تلك السياسات والإجراءات المدروسة والمعتمدة المتصلة بمستوى ونمط الانفاق الذي تقوم به الحكومة من ناحية وبمستوى وهيكل الإيرادات التي تحصل عليها من ناحية أخرى[1].

- إن السياسة المالية ما هي الا برنامج تقوم هذه الأخيرة بتخطيطه وتنفيذه مستخدمة في ذلك مصادرها الإداري والسياسي، وبرامجها الانفاقية لإحداث الآثار المرغوبة على كافة متغيرات النشاط الاقتصادي والاجتماعي وأساسي وذلك لتحقيق أهداف المجتمع[2].

وقد عرفها صندوق النقد الدولي بأنها: «الإدارة السليمة للمالية العامة للدولة من خلال التسيير الرشيد لمواردها وتوجيه نفقاتها توجيها فعالا ودقيقا ويتضح من خلال تنفيذ الميزانية وشفافيتها الشيء الذي يسمح لها بالاندماج في الاقتصاد العالمي»[3].

من خلال التعاريف السابقة يمكن القول أن السياسة المالية ما هي الا مجموعة من الإجراءات والأدوات التي تتبناها الدولة من أجل التأثير في النشاط الاقتصادي بغية تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية المسطرة والنهوض بالاقتصاد الوطني.

ب. أهداف السياسة المالية :

تسعى الدول جاهدة الى تحقيق مجموعة من الأهداف من خلال السياسة المالية التي تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية وتحقيق العدالة الاجتماعية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي عن طريق تكييف ادواتها، ومن أهم أهداف هذه السياسة نذكر ما يلي[4]:

1. **تحقيق الكفاءة الاقتصادية في تخصيص الموارد الاقتصادية** : يتضمن تحقيق هدف الكفاءة الاقتصادية توجيه الموارد نحو أفضل الاستخدامات للموارد الاقتصادية التي بحوزة المجتمع، بعبارة أخرى تدخل الدولة في توزيع الموارد ما بين الاستخدامات العامة المختلفة طبقا لاولويات معينة بهدف اقصى نفع عام أو أقل ضرر ممكن.

2. **تحقيق الاستقرار في الأسعار**: لغرض الحد من التقلبات في مستويات الأسعار التي قد يتعرض لها الاقتصاد الوطني بطريقة غير مرغوب فيها من قبل المجتمع، والسياسة المالية تهدف الى تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار نظرا لوجود الضغوط التضخمية والانكماشية.

3. **تحقيق مستوى التشغيل الكامل** : أي تحقيق التشغيل الكامل للطاقات الإنتاجية المتاحة، وقد كان الاهتمام بهذا الهدف كبيرا من قبل حكومات البلدان المتخلفة وخصوصا بعد حدوث أزمة الكساد في فترة الثلاثينات من القرن الماضي، والأدوات التي كانت تستخدمها الحكومة كثيرة ومتنوعة للوصول الى هذا

1- Philip .A.Klein : « The Management Of Market », Oriented Economics A Comparative Perspective wadswor The Publishing Company, Belmont, California, 1973, P176.

2- عبد النور غرس، امحمد نصير: «فعالية السياسات الاقتصادية الكلية على الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر»، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، العدد السادس، جامعة الوادي، 2013، ص 185.

3- أحمد الاشقر: «الاقتصاد الكلي»، الدار العلمية الدولية للنشر، عمان، 2002، ص 388.

4- نزار كاظم الخيكاني، وحيدر يونس الموسوي: «السياسات الاقتصادية، الاطار العام وأثرها في السوق المالي ومتغيرات الاقتصاد الكلي»، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، ط2، عمان، 2015، ص ص 58-60.

الهدف أهمها الضرائب والإنفاق، الإعانات، الإعفاءات، القروض...الخ[1].

4. **تحقيق النمو الاقتصادي:** وهو أحد الأهداف الاقتصادية الرئيسية التي تحاول الدولة تحقيقها من أجل تطوير اقتصادياتها وتحقيق مستوى أعلى من الرفاهية لمجتمعاتها، ويقاس هذا النمو بمعدلات الزيادة في الناتج الوطني المتحققة عن زيادة الطاقات الإنتاجية للمجتمع.

ج. أنواع وأدوات السياسة المالية :

تختلف أنواع السياسة المالية تبعا للظروف السائدة والمرحلة التي يمر بها اقتصاد الدولة كما تسعى الى تحقيق أهدافها عن طريق أدواتها.

1. أنواع السياسة المالية :

للسياسة المالية نوعان حسب الدور الذي تلعبه السلطات العمومية في النشاط الاقتصادي هما:

أ. السياسة المالية الانكماشية (المتمثلة بالتمويل بالفائض) Contrac-tionary Fisca Policy :

عندما يكون العرض الكلي أقل من الطلب الكلي ويكون الاقتصاد في حالة التشغيل الكامل، عندها يحصل في الاقتصاد ضغوط تضخمية ترفع المستوى العام للأسعار نحو الأعلى، وهنا تقوم الوزارة المالية بمحاولة امتصاص هذه الضغوطات عبر عدة أساليب منها :

زيادة الإيرادات من الضريبة: في أوقات التضخم الاقتصادي، حيث يهدف الى امتصاص جزء من القوة الشرائية للأفراد، والحد من الاستهلاك (تقليل الميل الحدي للاستهلاك) لتخفيض مستوى الطلب الكلي وقد

يكون التخفيض مقصود نحو سلع معينة غير أساسية للحد من الاستهلاك1[2].

التوسع في اصدار القروض العامة: يعني ذلك أن تفترض الحكومة من الجمهور عن طريق اصدار أوراق مالية وبيعها للجمهور، ويكون ذلك الاقتراض اما اختياريا أو اجباريا، والأفضل أن يكون الاقتراض اختياري.

الحد من الائتمان المصرفي: يكون ذلك عن طريق سياسة البنك المركزي المتمثلة في بيع الأوراق المالية في السوق المفتوحة، رفع نسبة الاحتياطي وسعر إعادة الخصم وكل هذا للتأثير على كمية النقود المعروضة وسعر الفائدة، وبالتالي التأثير على حجم الاستثمار[3].

1- بهاء الدين طويل: «دور السياسة المالية والنقدية في تحقيق النمو الاقتصادي»، دراسة حالة الجزائر 1990-2010»، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد مالي، غير منشورة، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2015-2016، ص 52.

2- اياد عبد الفتاح النسور: «المفاهيم والنظم الاقتصادية الحديثة –التحليل الاقتصادي الجزئي»، دار الصفاء للنشر والتوزيع، ط3، عمان،2013، ص272.

3- عبد المجيد قدي: «المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية»، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص 29.

ب. السياسة المالية التوسعية (المتمثلة بالتمويل بالعجز)

Expansionary Fiscal Policy :

تقوم الحكومة بتفعيل السياسة الضريبية وزيادة حجم الانفاق العام عندما يعجز الطلب الكلي عن امتصاص العرض الكلي المتاح من السلع والخدمات للرفع من مستوى الطلب من خلال الطرق التالية:

التوسع في النفقات العامة: أي أن الدولة تزيد من نفقاتها على المرافق الخدماتية كذلك على المشروعات العامة، كما تزيد من النفقات التحويلية كالزيادة في الإعانات على ذوي الدخول المحدودة أو العاطل عن العمل أو الأطفال...الخ، وتكون الإعانات الحكومية اما على شكل نقدي أو على شكل عيني أو على شكل بطاقات يستطيع حاملها الحصول على سلع وخدمات تحددها الدولة كالحصول على الملابس، الحليب، وخدمة الصحة...الخ، وهذا النوع من الدعم يزيد من محدودية الافراد على الانفاق مما يحفز على الاستثمار ويزيد من العمالة[1].

التسريع في سداد جزء من القروض العامة: وذلك لدفع القوة الشرائية للمجتمع الى الامام فقيام الدولة بسداد القروض قبل موعد استحقاقها يعني إحلال النقود محل الأوراق المالية في صناديق البنوك مما يزيد من الاحتياطي النقدي لها ومقدرتها على التوسع في الائتمان المصرفي.

تخفيض الإيرادات الضريبية: وهذا لبعث قوة شرائية جديدة في المجتمع ويقول علماء السياسة المالية العامة أن تخفيض الضرائب يزيد من صافي الدخل الفردي وبالتالي زيادة الانفاق الاستهلاكي ولكن قد لا تؤدي هذه السياسة المالية الضريبية الى هذه النتيجة ومن هنا يتوقف نجاح هذه السياسة على الهيكل الضريبي ومدى تدني مستوى النشاط الاقتصادي، وتسمى السياسة المالية التوسعية وتكون في فترة الكساد[2].

أدوات السياسة المالية :

تتضمن السياسة المالية مجموعة من الأدوات يمكن إدراجها كما يلي:

أ. الإيرادات العامة: ويقصد بها كأداة مالية «مجموعة الدخول التي تحصل عليها الدولة من المصادر المختلفة من أجل تغطية نفقاتها العامة وتحقيق التوازن الاقتصادي الاجتماعي»[3].

وتتمثل مصادرها في:

- الدومين العام والخاص: ويقصد بالدومين مجموع الأموال التي تمتلكها الدولة أو الهيئات أو المصالح العامة الأخرى سواء كانت منقولة أو غير منقولة.

- الرسوم: يمكن تعريفه بأنه فريضة مالية تأخذ من شخص معين مقابل خدمة خاصة ذات طابع اداري تؤدي بها له الدولة أو نفع خاص يعود عليه منها»[4].

- الضرائب بكل أنواعها: ونقصد بها « فرصة نقدية تفرضها الدولة بصورة اجبارية على الأشخاص

1- طارق الحاج: «المالية العامة»، مرجع سبق ذكره، ص ص 205-206.
2- طارق الحاج: مرجع سبق ذكره، ص 203-204.
3- محرزي محمد عباس: «اقتصاديات المالية العامة»، ديوان المطبوعات الجامعية، ط6، الجزائر 2015، ص 115.
4- علي زغدود: «المالية العامة»، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر 2005، ص 244.

الطبيعيين والاعتبارين دون مقابل من أجل تغطية النفقات العامة وتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية ومن ثم رفع مستوى الرفاهية في المجتمع»[1].

– القروض العامة: وتعرف على أنها الأموال التي تقترضها الدولة من الأفراد أو الهيئات الوطنية الخاصة أو من الأفراد والهيئات الأجنبية أو من المصارف والمؤسسات النقدية الدولية مقابل أن تتعهد الدولة يرد هذه المبالغ المقترضة ومبلغ الفائدة المتفق عليه في تاريخ الاستحقاق وفق الشروط المبرمة في العقد»[2].

– الإصدار النقدي: تمتلك الدولة وحدها حق إصداره وتلجأ إليه إما لتمويل برنامج استثماري أو لسده وإما لتمويل النفقات الحربية التي تزداد كل يوم أو في حالة عجز الموازنة العامة للدولة[3].

ب. النفقات العامة: وتعرف على انها كم قابل للتقويم النقدي بأمر بانفاقه شخص من اشخاص القانون العام إشباعا لحاجة عامة[4].

وتقسم النفقات العامة حسب التقسيم الجزائري وفق قانون المالية 1983 إلى:

– نفقات التسيير: وهي ضمن أربعة أبواب[5]:

أعباء الدين العمومي والنفقات المحسوبة من الإيرادات، مخصصات السلطات العمومية، النفقات الخاصة بوسائل المصالح، التدخلات العمومية.

– نفقات الاستثمار «التجهيز»: الاستثمارات الواقعة والمنفذة من قبل الدولة، إعانات الاستثمار الممنوحة من قبل الدولة، النفقات الأخرى برأسمال.

ج. الميزانية العامة: وهي التصميم المالي لبرنامج العمل المعتمد الذي تعتزم الحكومة تنفيذه في السنة القادمة لتحقيق أهداف المجتمع[6].

وقد عرفها المشرع الجزائري بأنها تتشكل من الإيرادات والنفقات النهائية للدولة سنويا[7].

2-1 ماهية النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية :

عادة ما يتم وقوع خلط بين والنمو والتنمية وهذا نظرا لوجود علاقة بين المفهومين، ونظرا لأهمية هذه المفاهيم سنتطرق الى كل من النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية.

1- محمد خليل، سليمان أحمد اللوزي: «المالية العامة»، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 2000، ص 45.

2- محمد مروان سليمان وآخرون: «مبادئ التحليل الاقتصادي الجزئي»، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ط1، عمان، ص ص283-284.

3- هشام مصطفى الجمل: مرجع سبق ذكره، ص 186.

4- حامد عبد المجيد دراز، سعيد عبد العزيز عثمان: «مبادئ المالية العامة»، الدار الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، الاسكندرية، 2002، ص 26.

5- عبد المجيد قدي: «السياسات الاقتصادية الكلية، دراسة تحليلية تقييمية»، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، ط2، بن عكنون، الجزائر 2006، ص 181.

6- جامد عبد المجيد دراز: «مبادئ المالية العامة»، مركز الاسكندرية للكتاب، 2000، ص 438.

7- علي زغدود: مرجع سبق ذكره، ص 215.

أ. النمو الاقتصادي: هناك عدة تعاريف له

– يقصد بالنمو الاقتصادي هو الزيادة في الناتج الحقيقي للمجتمع المعتمد على تطور تلقائي لعناصر أو تقدم فني أو تراكم رأس المال وذلك دون النظر الى تغيير الهيكل الإنتاجي[1].

– هو معدل زيادة الإنتاج أو الدخل في دولة ما خلال فترة زمنية معينة[2].

إذن اصطلاح النمو الاقتصادي يشير الى ارتفاع الدخل او الناتج القومي، فعندما يزيد الإنتاج من السلع والخدمات في دولة ما بأي شكل من الأشكال، فإن ذلك يسمى بالنمو الاقتصادي.

– يعرف أيضا أن النمو الاقتصادي لا يعني فقط حدوث زيادة في اجمالي الناتج المحلي بل لا بد أن يترتب عليه زيادة في دخل الفرد الحقيقي بمعنى أن معدل النمو لا بد أن يفوق معدل النمو السكاني، وكثيرا ما يزيد اجمالي الناتج المحلي في بلد ما، إلا أن نمو السكان بمعدل أعلى يحول دون زيادة متوسط دخل الفرد فعلى الرغم من زيادة الناتج المحلي في هذا البلد إلا أنه يحقق نمو اقتصاديا وفقا لذلك فإن[3]:

«معدل النمو الاقتصادي = معدل الدخل الوطني – معدل النمو السكاني»

– ويعرف كذلك على أنه حدوث زيادة مستمرة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي مع مرور الزمن ونقصد بمعدل الدخل الفردي الكلي مقسوما على عدد السكان[4].

ومن خلال هذه التعاريف يمكن استخلاص أن النمو الاقتصادي يعي:

تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل، وأن تكون الزيادة حقيقية وليست نقدية، وأن تكون الزيادة على المدى البعيد.

ومعدل النمو الاقتصادي يأخذ عموما ثلاث حالات[5]:

– معدل نمو ثابت: أي تنظيم عبر الزمن

– معدل نمو متزايد: أي يزداد عبر الزمن.

– معدل نمو متناقص: أي يتناقص عبر الزمن.

أما عناصره فتتمثل في:

– العمل: وحجم العمل مرتبط بعدد السكان النشيطين في البد وكذا بعد ساعات العمل التي يبذلها كل عامل، هذا من جهة ومن جهة أخرى بإنتاجه عنصر العمل ونقصد بإنتاجية العمل حاصل قسمة الإنتاج المحقق على عدد وحدات العمل المستعملة في إنتاجه.

1- هشام مصطفى الجمل: مرجع سبق ذكره، ص 215.

2- حربي محمد موسى عريقات: «مبادئ الاقتصادية (التحليل الكلي)»، دار وائل للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الاردن، 2006، ص 268.

3- محمد عبد العزيز عجيمية وآخرون: «التنمية الاقتصادية، دراسة نظرية وتطبيقية»، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2006، ص 73.

4- عبد القادر محمد عبد القادر عطية: «اتجاهات حديثة في التنمية، الدار الجامعية الاسكندرية، مصر 2003، ص 11.

5- بوغزالة محمد نجلاء: «الوساطة المالية والنمو الاقتصادية، دراسة حالة الجزائر»، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، غير منشورة، جامعة الجزائر، 2015-2016، ص ص 123-124.

– رأس المال: بالإضافة إلى عنصر العمل يعتبر رأس المال عنصرا من عناصر النمو فهو يساعد على تحقيق التقدم التقني من جهة وعلى توسيع الإنتاج بواسطة الاستثمارات المختلفة.

– التقدم التقني: هو تنظيم جديد للإنتاج يسمح بإنتاج كمية أكبر من المنتوج بنفس كميات عناصر الإنتاج، أو إنتاج الكمية نفسها بكميات أقل من عوامل الإنتاج.

ب. التنمية الإقتصادية :

نجد تعدد واختلاف المفاهيم للتنمية الاقتصادية بقدر ما هناك من المؤلفين والكتاب الذين عالجوا الموضوع، وذلك أن التنمية عملية معقدة تنطوي على تطور شامل لجميع أجزاء النظام الاقتصادي وهو ظاهرة اجمالية لمفهوم كمي لفترة طويلة بتغيرات الإنتاج من سنة الى أخرى[1].

والتنمية لغة هي «النماء» أو الازدياد التدريجي ويستخدم هذا المصطلح عادة في المستويات الاقتصادية والاجتماعية وغيرها.

وتعرف التنمية على أنها»الاستخدام الأمثل للموارد، سواء المتاحة أو لدى الغير»[2]

ومفهوم التنمية الاقتصادية هو العمل على القضاء على الجوع والفقر لدى يعاني منه غالبية سكان العالم وتحسين الأحوال المعيشية للدول النامية[3].

إذن فالتنمية الاقتصادية هي مجموعة الإجراءات والتدابير التي تقوم بها الدولة الهادفة الى تغيير وتطوير الهيكل الاقتصادي والاجتماعي في الاقتصاد الوطني بما يحقق زيادة الإنتاج السلعي والدخل الحقيقي للفرد ولفترة زمنية طويلة مع استفادة غالبية أفراد المجتمع[4].

ويعتبر التعريف المتعارف عليه والذي يكاد يجمع عليه جميع المهتمين بموضوع التنمية هو التعريف الذي قدمته هيئة الأمم المتحدة والذي ينص على أن المقصود بالتنمية هو: «العملية التي يمكن بها توحيد الجهود لكل من المواطنين والحكومة لتحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية المجتمعات المحلية، لمساعدتها على الاندماج في حياة الأمة والمساهمة في تقدمها بأقصى ما يمكن[5].

من خلال التعريف نستنتج أن التنمية الاقتصادية أتهتم بالجانب الاقتصادي والاجتماعي دون الاهتمام بالجانب البيئي، من أجل تقدم الأمم.

والتنمية هي العمليات المقصودة التي تسعى إلى إحداث النمو بطريقة سريعة ضمن خطط مدروسة، وبالرغم من أن مصطلحي النمو والتنمية استخدما كمرادفين لبعضهما وخاصة في الأدبيات الاقتصادية الأولى، فكلاهما يشير الى معدل الزيادة في الناتج القومي الإجمالي الحقيقي خلال فترة زمنية طويلة[6].

1- بن عبد العزيز فطيمة: «فعالية الاستثمار الاجنبي المباشر وأثاره على اقتصاديات الدول النامية-حالة الجزائر-»، اطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 2004-2005، ص 18.

2- سعد طه علام: «التنمية والدولة»، دار طيبة، مصر، 2003، ص 109.

3- يسرى محمد أبو العلا: «علم الاقتصادي»، دار الفكر الجامعي، ط1، الإسكندرية 2007، ص ص 683-688.

4- محمد أحمد الدوري: «التخلف الاقتصادي في التنمية»، الدار الجامعية، مصر، 2003، ص 17.

5- محمد عبد العزيز عجيمية، محمد علي الليثي: «التنمية الاقتصادية»، الدار الجامعية الاسكندرية، 2005، ص 8.

6- مدحت القريشي: «التنمية الاقتصادية، نظريات وسياسات وموضوعات»، دار وائل للنشر، عمان،ط1، 2007، ص 124.

وكتعريف شامل للتنمية الاقتصادية نقول أنها تطوير وتغيير المجتمع بأبعاده الاقتصادية والاجتماعية والفكرية والتنظيمية من أجل توفير بيئة مناسبة لجميع أفراد المجتمع.

وتنحصر عناصر عملية التنمية حسب معظم الاقتصاديين في:

خلق الإطار الملائم لعملية التنمية، توافر الاستثمارات الكافية، وارتفاع مستوى التراكم، القضاء أو تصحيح الإختلالات الهيكلة عن طريق التصنيع، اختيار الأسلوب الملائم لتحقيق التنمية.

وللتنمية الاقتصادية أبعاد عديدة ويمكن تقسيمها الى[1]:

– الأبعاد المادية للتنمية: يبدأ تحقيق الأبعاد المادية للتنمية الاقتصادية بتحقيق رأس مال يسمح بتطوير التقسيم الاجتماعي للعمل وذلك بالانتقال من الصناعة اليدوية إلى الصناعة الآلية ويتحقق ذلك من خلال زيادة الدخل الوطني للبلد والدخل الذي نقصده هو الدخل الوطني الحقيقي.

– الأبعاد السياسة للتنمية: بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية توجهت مختلف الدول إلى معركة جديدة والمتمثلة في معركة التنمية والبناء وبعد التحرر العسكري والسياسي وجب على هذه الدول التفكير في التحرير الاقتصادي، والبعد السياسي يبقى من أصعب الأهداف، لأنه يتضمن التحرر من التبعية الاقتصادية إلى جانب التبعية الاستعمارية المباشرة.

– البعد الدولي للتنمية: إن حاجة الدول إلى بعضها البعض في مجالات التنمية أعطت هذه الأخيرة بعدا دوليا بحيث ظهرت هيئات دولية ومنظمات تعمل على إحداث تنمية شاملة تعامليه لمختلف الدول ومن بين هذه الهيئات والمنظمات نذكر صندوق النقد الدولي البنك العالمي المنظمة العالمية للتجارة...الخ.

– البعد الحضري للتنمية: لقد اشرنا بأن التنمية لا تمس فقط الجانب الاقتصادي انما تمس جوانب سياسية واجتماعية وحتى ثقافية وحضرية ولذا يعتبر البعض أن التنمية مشروع نهضة حضارية تؤيد في المجتمعات شخصيتها وهويتها الإنسانية.

ج. الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية :

في البداية لم يفرق الاقتصاديون بين مفهوم النمو والتنمية الاقتصادية إلا أنه مع مرور الزمن تغير هذا المفهوم ونذكر الفرق بينهما من خلال التالي[2]:

– مفهوم النمو ينطبق على الدول المتقدمة اقتصاديا بينما التنمية ينطبق على الدول النامية.

– إن اصطلاح النمو يشير إلى عملية الزيادة الثابتة أو المستمرة التي تحدث في جانب معين من جوانب الحياة أما التنمية فعبارة عن تحقيق زيادة سريعة وتراكمية ودائمة عبر فترة من الزمن.

– النمو يحدث في الغالب الأعم عن طريق التطور البطيء والتحول التدريجي، أما التنمية فتحتاج إلى دفعة قوية ليخرج المجتمع من حالة الركود إلى حالة التقدم والنمو.

– الاقتصادي السوفياتي «فلادميركوسوف» يميز بين النمو والتنمية على أساس النمو يشير إلى

1- ضيف احمد: «أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستخدم في الجزائر (1989-2012)»، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر3، 2015-2016، ص ص 05-06.

2- هشام مصطفى الجمل: مرجع سبق ذكره، ص ص214-225.

التغيير في حجم النظام الاقتصادي، بينما التنمية تعني التركيز على التغيرات في هيكلة القطاعي لصالح القطاعات الأكثر تأمينا لتطوره في الأجل الطويل.

– يعني النمو زيادة الناتج القومي الصافي بينما مصطلح التنمية إضافة إلى ذلك تغيرات أساسية في الاقتصادي والاجتماعي والسياسي.

– التنمية تؤدي إلى زيادة نصيب الفرد من الدخل القومي والنمو الاقتصادي ينبغي أن يكون أعلى من معدل الزيادة السكانية.

– النمو يشير إلى ارتفاع الدخل القومي أو نصيب الفرد من الدخل القومي أو الناتج القومي فعندما يزيد الإنتاج من السلع والخدمات في دولة ما بأي شكل من الأشكال فإن ذلك يسمى بالنمو الاقتصادي، أما التنمية فتشمل أكثر من ذلك بحيث أنها تتضمن تغيرات أساسية في الهيكل الاقتصادي بالإضافة الى ارتفاع نصيب الفرد من الدخل.

1. انهيار أسعار النفط وأثره على الاقتصاد الجزائري :

البترول فرض نفسه كسلعة إستراتيجية بقوة منذ الحرب العالمية الأولى ليزداد دوره مع الوقت، ويحتل المركز الأول من حيث الأهمية من بين مصادر الطاقة، ومن المعروف أن الجزائر دولة منتجة للنفط بالنظر إلى اقتصادها القائم على تصدير سلعة جيدة هي النفط، لذا فهي ليست في مأمن عن مخاطر تقلبات أسعاره، حيث عرفت تدهورا في ظروفها الاقتصادية والاجتماعية وتعرضت لعدة صدمات منها الصدمة النفطية لسنة 1986 والصدمة التي كانت في أواخر سنة 2014.

1-2 قطاع النفط في الجزائر :

يعتبر النفط العمود الفقري للاقتصاد الجزائري، لهذا عليها أن تكون دوما مستعدة لمواجهة الصدمات المتأتية من تقلبات أسعار النفط واتخاذ الإجراءات اللازمة من أجل التعامل مع التحديات الناشئة عن مستجدات النفط.

أ. انخفاض أسعار النفط في الجزائر :

لقد كانت للصدمة النفطية في الجزائر سنة 1986 تأثيرا كبيرا على الاقتصاد الجزائري حيث هوى سعر النفط من 30 دولار البرميل سنة 1980 إلى 13 دولار للبرميل سنة 1986، فأدى هذا إلى تراجع قيمة الصادرات والعوائد النفطية، والعمل على ترشيد النفقات والعمل على زيادة الإيرادات من الجباية العادية.

وفي هذا السياق فقد انهارت أسعار النفط بصورة حادة ومفاجئة منذ منتصف سنة 2014، وانخفض سعر برميل النفط من 110 دولار في جوان 2014 ليصل إلى 30 دولار مطلع سنة 2016، وكان هذا نتيجة عدة عوامل منها: ظهور إنتاج النفط الصخري تراجع الطلب العالمي وخاصة من الأسواق الصاعدة كالصين التي تستهلك لوحدها ثلثي الارتفاع الحاصل في الاستهلاك العالم من النفط، الزيادة المتوقعة في الصادرات الإيرانية، الهبوط المتواصل في استهلاك النفط في الولايات المتحدة الامريكية.

ويتوقع بعض الخبراء الاقتصاديين أن يكون هذا الانخفاض طويل الأجل، حيث تتنبأ العقود المستقلة لأسواق النفط لعام 2020 بأن تكون هذه الأسعار في حدود 60 دولارا، وتؤكد دراسة صادرة عن صندوق النقد الدولي[1]، أن هذا الانخفاض يستمر من ستة إلى ثماني سنوات وهذا بناء على تتبع تاريخي للعلاقة بين قيمة الدولار الأمريكي وسعر النفط، والتي هي علاقة عكسية.

في سنة 2015 حدث انهيار شديد في الإيرادات النفطية مما أدى الى زيادة عجز الموازنة العامة للدولة واستمر ذلك إلى سنة 2016، أي تراجع الإيرادات النفطية بصورة حادة لتصل لأقل من 20 مليار دولار خلال هذه السنة مقارنة بما يقارب نحو 50 مليار دولار عام 2012 وهذا ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم (2-1): قيمة الصادرات النفطية للجزائر للفترة (2012-2016)

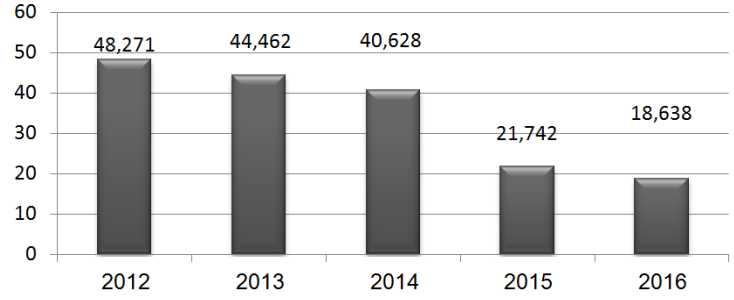

Source : Report Of The OPEC 2017, OPEC Membres Values Of Petroleum Export, P20

وفي الفترة الممتدة بين 2012 و2016 لم يحدث تغير كبير في انتاج النفط، حيث بلغ انتاج الجزائر من النفط نحو 1,2 مليون برميل يوميا عام 2013، بينما شهد تراجع طفيف في الإنتاج سنة 2016 ليبلغ 1,1 مليون برميل يوميا وهذا ما يوضحه الشكل الاتي:

الشكل رقم (2-2): انتاج النفط في الجزائر خلال الفترة (2012-2016)

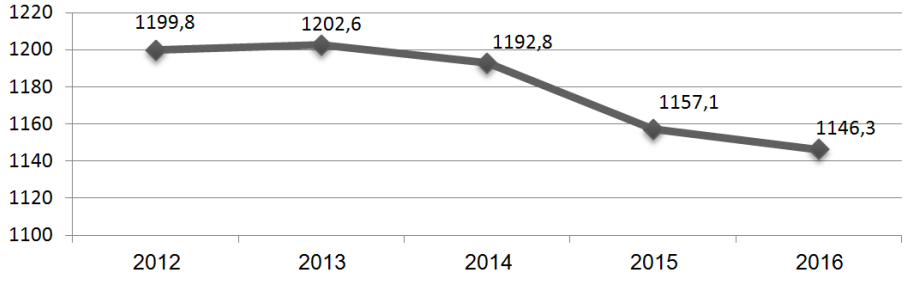

Source : Report Of The OPEC2017, Worldcrude Oil Production By Countrg, P 32.

1- Pablo Druck, Nicolas Emagud , And Rodrigo Mariscal Collaterl Damage : « Dollar Strength And Emerging Markets Growth », IMF Working Papler, July 2015.

ب. بعض الحلول المقترحة لمواجهة تقلبات الأسعار :

نرى أنه من بين الحلول التي يمكن تنفيذها من أجل مواجهة تقلبات أسعار النفط نجد:

– على السلطات الجزائرية أن تعيد النظر بالنسبة للنفقات العامة خاصة نفقات التسيير لأن نفقات التجهيز من الصعب مراجعتها لأنها ترتبط بمعدلات النمو وكذا مساهمتها المباشرة في خلق القيمة المضافة أما بالنسبة للنفقات الأولى نجد مثلا أن الأرقام المرتبطة بتمويل التظاهرات الدولية التي تسهر على رعايتها وزارة الثقافة خلال السنوات السابقة تشير الى ما يلي: 100 مليون يورو لتمويل التظاهرة الافريقية (Festival Pana Fricain)، ما يعادل 54 مليون بورومن أجل تمويل تظاهر تلمسان عاصمة الثقافة الإسلامية ما يعادل 100 مليون يورو لتمويل تظاهرة تلمسان عاصمة الثقافة الإسلامية وأكثر من ذلك الغلاف المالي لتمويل قسنطينة عاصمة الثقافة العربة لسنة 2015[1]، إن توفير هذه المبالغ كفيل بتمويل مشاريع منتجة على المدى الطويل تعود بالمنفعة على الجميع.

– أيضا عليها إعادة النظر في تركيبة الإيرادات العامة أي القيام بتنويعها مثلا هناك 50000 مستورد في الجزائر خلال 10 سنوات سابقة يقومون باستيراد منتجات مصنعة بمقدار 30 إلى 40 مليار دولار، رقم أعمال هؤلاء المستوردين يتعدى أحيانا 350 مليار دولار مع تحقيق هامش ربح صافي يتعدى 30 مليار دولار من دون خلق فعلي للثورة[2]، يمكن للدولة أن تستفيد من بيع العملة الصعبة، إصلاح النظام الجبائي لاسيما الرفع من حجم الضرائب المحصلة على المنتجات المصنعة المستوردة لغرض إعادة بيعها على طبيعتها.

– تعيد النظر في سياسة الدعم المعممة لأن الإحصائيات تشير أن سياسة الدعم الموجهة للطبقات المعوزة أي المعممة تكلف خزينة الدولة حوالي 25 مليار دولار سنة 2013، موجهة لدعم السلع ذات الاستهلاك الواسع مثل المحروقات والمشتقات البترولية، المواد الغذائية، الأدوية...الخ، حيث وصل حجم استيراد المواد الغذائية سنة 2014 مبلغ 12 مليار دولار، والمعاب على سياسة الدعم المعممة على كل المواطنين أنها مكلفة من جهة، ومن جهة أخرى لا تذهب الى الطبقات المعوزة، بل يستفيد منها الطبقات الميسورة[3].

– وضع حد لاستيراد السلع الكمالية وليس العيب في استيرادها بل لأنها لا تلبي في بعض الأحيان حاجة حقيقية للمواطن.

وفي الأخير فقد صادقت الحكومة سنة 2016 على برنامج «الإنقلاب الاقتصادي» الذي يعتمد على ثلاث مراحل:

المرحلة الأول من البرنامج تمتد خلال الفترة (2016-2019) تركز على السياسة التنموية الجديدة وتتميز بنمو تدريجي للقيم المضافة لمختلف القطاعات.

المرحلة الثانية تمتد خلال الفترة (2020-2025) فستكون مرحلة انتقالية هدفها تدارك الاقتصاد الوطني.

المرحلة الثالثة هي مرحلة استقرار خلال السنوات (2026-2030) يكون في اخرها الاقتصاد قد استنفذ قدراته الاستدراكية وتتمكن عندها مختلف متغيراته من الالتقاء عند نقطة التوازن.

1- Safia Berkouk, Contribution Parue Dans Le Supplément Hebdomadaire El Watan Economie № 440, Du Lundi 27 Octobre Au 2 Novembre 2014.
2- Ibid.
3- Chiffres Du Ministére Du Commerce Et De La Douane Algérienne.

ويهدف هذا البرنامج إلى تنويع الاقتصاد القومي، وتحقيق معدل نمو اقتصادي يصل الى 6,5٪ خلال العقد القادم، وزيادة حجم الناتج المحلي ليتضاعف بمقدار 2,3 مرة، وتقليل الفارق بين الواردات والصادرات غير النفطية.

2. العلاقة بين انخفاض أسعار النفط والنمو الاقتصادي :

سنتطرق في البداية إلى تطور معدلات النمو الاقتصادي ثم نرى ما مدى تأثير تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي.

أ. تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2015) :

إن الأوضاع الاقتصادية السائدة في السوق وخاصة أوضاع السوق النفطية تلعب دورا كبيرا في تغيرات معدلات النمو الاقتصادي، لأن النمو الاقتصادي مرهون بالنمو في قطاع المحروقات والشكل التالي يوضح تطورات معدلات النمو في الجزائر خلال الفترة الممتدة بين (1990-2015):

الشكل رقم (2-3): تطورات معدلات النمو الاقتصادي بالجزائر خلال الفترة (1990-2015)

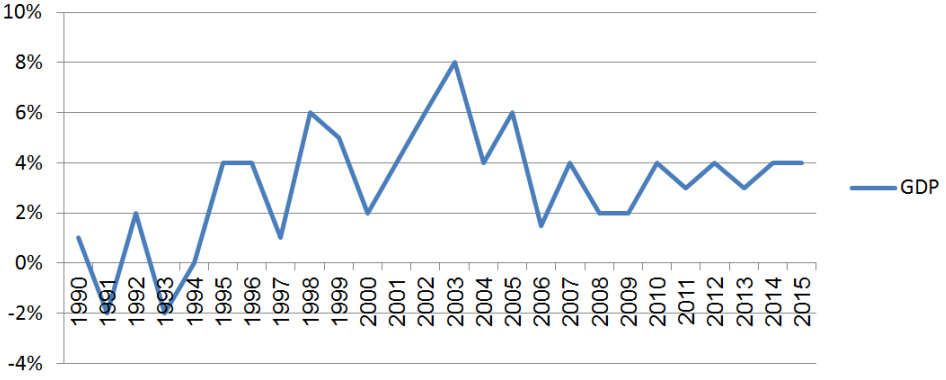

المصدر: بالاعتماد على بيانات من البنك الدولي

من خلال الشكل البياني يتضح لنا أن المدة التي كانت بين سنة 1990 و1994 كان معدل النمو فيها سالبا باستثناء سنتي 1990 و1992 إلا أنها كانت ضعيفة أيضا وهذا نظرا لتراجع أسعار النفط وبداية الازمة السياسية وهذا انعكس سلبا على نمو كل القطاعات الاقتصادية، وبعدما قامت الجزائر بتطبيق برنامج التصحيح الهيكلي لصندوق النقد الدولي عرف معدل النمو تحسنا خلال المدة الممتدة بين سنة 1995 وسنة 2000.

ثم عرفت معدلات النمو تحسنا ملحوظا خلال الفترة (2000-2004) وهي احسن من المدتين السابقتين وبلغ المتوسط 3,99٪ لارتفاع أسعار النفط وتحسن مناخ الاستثمار بسبب استقرار الأوضاع الأمنية. إلا أن معدلات النمو تراجعت مرة أخرى بسبب الازمة المالية التي أثرت على الطلب على النفط حيث انخفضت أسعاره.

وشهدت معدلات النمو الاقتصادي تحسنا طفيفا خلال الفترة (2010-2015) حيث وصل معدل النمو الى 4,1٪ سنة 2015.

ب. أثر تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي الجزائري :

للدراسة أثر تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي الجزائري ارتأينا أن نوضح هذا من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (2-4): تطورات أسعار النفط والنمو الاقتصادي في الجزائر (1990-2015)

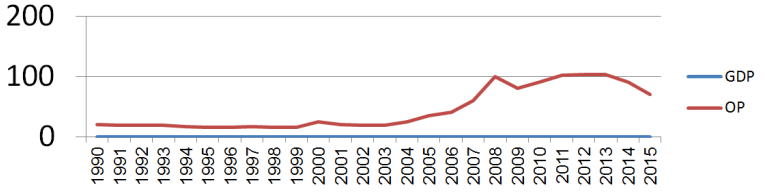

المصدر: عبد السلام هلال: «اثر تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر، دراسة قياسية خلال الفترة (1990-2015)»، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية العدد الاقتصادي 29 (1)، جامعة زيان بن عاشور، بالجلفة، نسخة الكترونية، جانفي 2017، ص 318.

يتضح لنا من خلال هذا الشكل العلاقة القوية الموجودة بين أسعار النفط والنمو الاقتصادي نظرا لشدة تأثير الأول على الثاني، ويرجع عدم استقرار معدل النمو الاقتصادي (الناتج المحلي الإجمالي) الى عدم استقرار أسعار النفط في الأسواق العالمية النفطية، ولما كانت حصيلة الجزائر من الصادرات النفطية محددة من طرف منظمة الأوبك، فإن أثر الأسعار سيظهر بقوة على حصيلة المبادرات مادامت الدولة غير قادرة على طرح كميات إضافية لتعويض القيمة الناتجة عن انخفاض الأسعار ومنه على حصيلة قطاع المحروقات وبالتالي على القيمة النهائية للناتج الإجمالي، وللاشارة فقد بلغ متوسط اسهام الصادرات في الناتج المحلي 36,86٪ خلال الفترة (1990-2015)، مما يعني أن حوالي 36,86٪ من الناتج المحلي الإجمالي مصدره الانفاق الأجنبي على السلع والخدمات المحلية وعليه فإن اضطرابات الطلب الأجنبي على المنتجات المحلية (التي تتكون أساسا من المحروقات) تنعكس على مستوى النشاط الاقتصادي الوطني، فينتعش بزيادته وينكمش بتراجعه، وتراوحت نسبة مساهمة الصادرات في الناتج المحلي ما بين 22,5٪ و48,8٪ خلال الفترة (1990-2015)[1].

وفي السنوات الأخيرة لم تؤثر أسعار النفط المنخفضة على النمو في الجزائر الا بصورة محدودة وهذا نظرا لوجود هوامش احتياطية وقائية في ماليتها العامة أو ما يعرف بصندوق ضبط الإيرادات[2]× الذي

1- عبد السلام هلال: «اثر تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر، دراسة قياسية خلال الفترة (1990-2015)»، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية العدد الاقتصادي 29 (1)، جامعة زيان بن عاشور، بالجلفة، نسخة الكترونية، جانفي 2017، ص ص 318-319.

2- صندوق ضبط الايرادات يتم تمويله من الفرق بين السعر الحقيق للنفط والسعر المرجعي لميزانية الدولة والمحددة بـ37 دولار للبرميل.

أنشأته عام 2000 مع انطلاق فترة أسعار النفط وقد بدأت الآن تستخدم هذه الاحتياطات لدعم النشاط الاقتصادي.

إلا أنه هناك تأثيرات غير مرغوبة لتراجع أسعار النفط على الاقتصاد الوطني أهمها:

- انخفاض فادح في إيرادات تصدير النفط: بعدما كانت مداخيل صادرات النفط في الجزائر سنة 2014 تقدر بـ35, 27 مليار دولار، انخفضت تقريبا الى النصف سنة 2015 لتقدر بـ91, 14 مليار دولار.

- خسائر كبيرة في ارصدة المالية العامة: حيث تضاعف عجز المالية العامة ليصل تقريبا الى 16٪ من اجمالي الناتج المحلي سنة 2015.

- عجز في الحسابات» الخارجية: نظرا لتراجع الصادرات وارتفاع الواردات حدث اتساع حاد في عجز الحساب الجاري وبلغ 7,78 مليار دولار في النصف الأول من سنة 2015، وهذا ما أدى الى انخفاض نسبة تغطية الصادرات للواردات الى 71٪ بدل 111٪ في النصف الأول لعام 2014.

- احتياطات الصرف بلغت سنة (2013) 194 مليار دولار الا انها عرفت انخفاض سنة 2015 لتبلغ 143 مليار دولار.

- لجأت الحكومة الى صندوق ضبط الإيرادات لمواجهة الانخفاض في المداخيل النفطية والوفاء بالنفقات العامة، الا أن هذا الصندوق قد تراجع بـ6, 1714 مليار دج في الفترة الممتدة بين نهاية جوان 2014 ونهاية جوان 2015 أي انخفاض بـ3, 33٪ على مدى 12 شهرا.

2. تحليل أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي :

سنقوم بدراسة هذا المحور من خلال بعض مؤشرات التوازن الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الممتدة بين (2000-2015)

أ. تطور معدلات البطالة والتشغيل في الجزائر :

رغم النتائج الإيجابية التي حققتها الجزائر بعد تبنها لبرنامج التعديل الهيكلي على بعض مؤشرات التوازن الاقتصادي الداخلية أو الخارجية لكنها أثرت سلبا على الناحية الاجتماعية من حيث ارتفاع معدلات البطالة، ولمعالجة هذه المشكلة تم اعتماد مجموعة من البرامج التنموية والتوسع في الإنفاق بهدف التخفيض من معدلات البطالة والجدول التالي يوضح لنا تطور معدلات البطالة في الجزائر.

الجدول رقم (3-1): تطور معدلات البطالة في الجزائر (2000-2015)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
معدل البطالة	29,5	27,3	25,7	23,7	17,7	15,3	12,3	13,8	11,3	10,2	10	10	11	9,8	10,9	11,2

المصدر:- الديوان الوطني للإحصائيات

- تقرير بنك الجزائر السنوي، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر 2015

من خلال المعطيات الموجودة في هذا الجدول سنقوم بتقديم شكل للتوضيح أكثر.

الشكل رقم (3-1): تطور معدلات البطالة 2000-2015

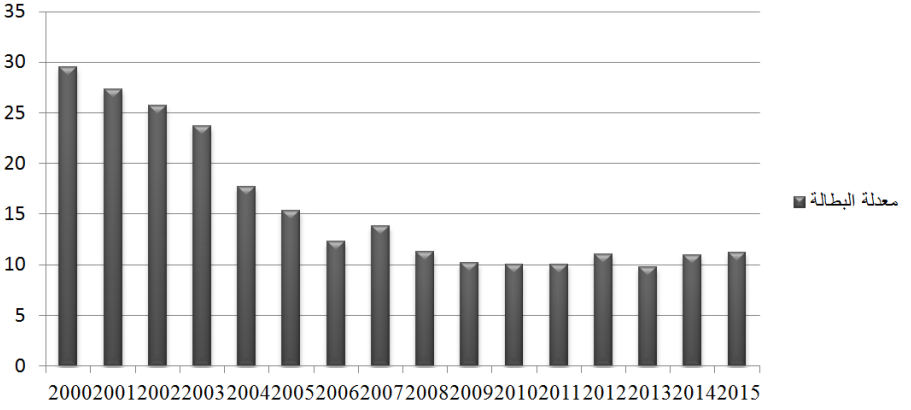

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول السابق

من خلال معطيات الجدول السابق وهذا الشكل يمكن القول أن الجزائر حققت نتائج إيجابية وهذا يظهر جليا من خلال كل من الجدول والشكل لانه بعدما كانت معدلات البطالة تقارب 30 سنتي 2000 و2001 فقد عرفت انخفاضا لا بأس به في السنوات الأخيرة حيث بلغت 10٪ سنة 2010، وهذا راجع الى تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي، وبرنامج لدعم النمو (2001-2009). لتصل الى حوالي 11,2٪ سنة 2015 وهذا يرجع الى تطبيق البرنامج الخماسي (2006-2014) .

ب. تطور معدلات التضخم في الجزائر

تمس ظاهرة التضخم الاقتصاديات المتقدمة والنامية على حد سواء والجزائر من بين هذه الدول ولتحليل تطور معدلات التضخم في الجزائر نستعين بالجدول التالي:

الجدول رقم (3-2): تطور معدلات التضخم في الجزائر

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
معدل التضخم	0,3	4,2	1,4	4,3	4	1,4	2,3	3,7	4,9	5,7	3,9	4,5	8,9	3,3	2,92	4,8

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن أقل قيمة لمعدلات التضخم كانت سنة 2000 حيث قدرت بـ0,3 ٪ وهذا ناتج عن برنامج الإصلاح الاقتصادي المبرم مع صندوق النقد الدولي بالإضافة إلى ذلك تبني سياسة تحرير الأسعار وإلغاء الدعم الحكومي عن بعض السلع باستثناء القليل منها كالسلع الاستهلاكية الأساسية.

ثم ارتفاع نسبة كبيرة سنة 2001 ليصل إلى 4,2 ليعاود الانخفاض في السنة الموالية إلى 1,4 ٪ وهكذا بقي يرتفع وينخفض من سنة إلى أخرى إلى أن وصل سنة 2012 إلى اكبر نسبة قدرت بـ8,9 ٪ وهي أعلى نسبة مقارنة بالسنوات الأخرى وهذا بسبب انطلاق تنفيذ برنامج الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو (2001-2009) كما قلنا سابقا، وكذا البرنامج الخماسي (2010-2014)، لتعرف سنة 2013

انخفاضا في معدل التضخم يصل إلى 3 ,3 ٪ وهذا راجع إلى انخفاض أسعار المواد الغذائية وكذلك تراجع في أسعار المنتجات الفلاحية، وعاود الارتفاع سنة 2015 بسبب الزيادة في أسعار الإنتاج الصناعي.

من خلال كل ما ذكر سابقا وكما نعلم أن كل من الإنفاق الكلي وزيادة الأجور والرواتب وكذا ارتفاع السيولة النقدية في التضخم في الجزائر، لذا لابد أن تكون السياسة المالية والنقدية ملائمة لإحداث نمو اقتصادي من أجل القدرة على التحكم في معدلات التضخم.

الخاتمة :

انطلاقا من الدراسة السابقة توصلنا إلى أن السياسة المالية هي تعبير عن الكيان الداخلي لأي دولة وأي اقتصاد، أما النفط فهو المصل الذي يغذي وينعش الاقتصاد العالمي.

لهذا تطرقنا في دراستنا إلى اثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي في ظل انهيار أسعار النفط وسلطنا الضوء على الجزائر والسياسة المالية تحظى باهتمام كبير في الدراسات الاقتصادية والمالية لما لها من أثر كبير على الاقتصاد سواء في الأجل القصير أو الطويل.

وإن أكبر تحد يواجه الدول النفطية هو تقلب أسعار النفط ومن ثم عائداته، وقد انعكس هذا سلبا على النمو الاقتصادي، ومع استمرارية انخفاض أسعار النفط من دون وجود مؤشرات للانفراج تظهر أهمية السياسة المالية كأداة للتكيف مع الوضع الذي هو خارج تحكم الدول المصدر للنفط، وعلى الحكومة الجزائرية التفكير مليا في حلول ناجحة لتنويع الاقتصاد الجزائري.

ويمكن ان نذكر في النهاية بعد التوصيات والاقتراحات:

– لا بد من توفر إدارة حكومية سليمة تتميز بدرجة عالية من الكفاءة، بما يسمح بترسيخ مبادئ الحوكمة الرشيدة وجودة المؤسسات والتي تعد من الشروط الأساسية للنمو القابل للاستمرار.

– حسن استخدام العوائد النفطية وذلك بتحديد أهدافها مسبقا من طرف الدول النفطية مثل معالجة مشكلة المديونية الخارجية.

– على الجزائر أن تقوم بالتعاون والتنسيق مع الدول الأخرى المنتجة للنفط لاستغلال هذه الثروة على أكمل وجه وضبط سعرها العالمي بما يتناسب مع قيمتها الحقيقية ومع مصلحة شعوبها من أجل تحقيق نمو اقتصادي.

– العمل على إيجاد بدائل طاقوية غير البترولية كالطاقات المتجددة من أجل تحقيق تنمية مستدامة حقيقية.

– العمل على تطبيق سياسة صارمة لمحاربة الغش والتهرب الضريبي مع العمل على ترشيد النفقات العامة مما يؤدي إلى إنعاش الاقتصاد الوطني.

قائمة المراجع :

أولا: المراجع باللغة العربية :

1. الكتب :

1 - أحمد الاشقر: «الاقتصاد الكلي»، الدار العلمية الدولية للنشر، عمان، 2002.

2 - اياد عبد الفتاح النسور: «المفاهيم والنظم الاقتصادية الحديثة -التحليل الاقتصادي الجزئي»، دار الصفاء للنشر والتوزيع، ط3، عمان،2013.

3 - جودة عبد الخالق: «الاقتصاد الدولي»، دار النهضة القاهرة، 1983.

4 - جامد عبد المجيد دراز: «مبادئ المالية العامة»، مركز الاسكندرية للكتاب، 2000،

5 - حامد عبد المجيد دراز، سعيد عبد العزيز عثمان: «مبادئ المالية العامة»، الدار الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، الاسكندرية، 2002.

6 - حربي محمد موسى عريقات: «مبادئ الاقتصادية (التحليل الكلي)»، دار وائل للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الاردن، 2006.

7 - سعد طه علام: «التنمية والدولة»، دار طيبة، مصر، 2003.

8 - طارق الحاج: «المالية العامة»، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 1999.

9 - عبد القادر محمد عبد القادر عطية: «اتجاهات حديثة في التنمية، الدار الجامعية الاسكندرية، مصر 2003.

10 - عبد المجيد قدي: «المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية»، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004.

11 - عبد المجيد قدي: «السياسات الاقتصادية الكلية، دراسة تحليلية تقييمية»، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، ط2، بن عكنون، الجزائر 2006.

12 - علي زغدود: «المالية العامة»، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر 2005.

13 - محرزي محمد عباس: «اقتصاديات المالية العامة»، ديوان المطبوعات الجامعية، ط6، الجزائر 2015.

14 - مدحت القريشي: «التنمية الاقتصادية، نظريات وسياسات وموضوعات»، دار وائل للنشر، عمان،ط1، 2007.

15 - محمد أحمد الدوري: «التخلف الاقتصادي في التنمية»، الدار الجامعية، مصر، 2003.

16 - محمد خليل، سليمان أحمد اللوزي: «المالية العامة»، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 2000.

17 - محمد عبد العزيز عجيمية، محمد علي الليثي: «التنمية الاقتصادية»، الدار الجامعية الاسكندرية، 2005.

18 - محمد عبد العزيز عجيمية وآخرون: «التنمية الاقتصادية، بدراسة نظرية وتطبيقية»، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2006.

19 - محمد مروان سليمان وآخرون: «مبادئ التحليل الاقتصادي الجزئي»، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2008.

20 - نزار كاظم الخيكاني، وحيدر يونس الموسوي: «السياسات الاقتصادية، الاطار العام وأثرها في السوق المالي ومتغيرات الاقتصاد الكلي»، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، ط2، عمان، 2015.

21 - هشام مصطفى الجمل: «دور السياسة في تحقيق التنمية الاجتماعية بين النظام المالي والنظام المالي المعاصر، دراسة مقارنة»، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2006.

22 - يسرى محمد أبو العلا: «علم الاقتصادي»، دار الفكر الجامعي، ط1، الإسكندرية 2007.

1- أطروحات الدكتوراه :

1 - بن عبد العزيز فطيمة: «فعالية الاستثمار الاجنبي المباشر وأثاره على اقتصاديات الدول النامية-حالة الجزائر-»، اطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 2004-2005.

2 - بهاء الدين طويل: «دور السياسة المالية والنقدية في تحقيق النمو الاقتصادي»، دراسة حالة الجزائر 1990-2010، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد مالي، غير منشورة، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2015-2016.

3 - بوغزالة محمد نجلاء: «الوساطة المالية والنمو الاقتصادية، دراسة حالة الجزائر»، اطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في علةم التسيير، غير منشورة، جامعة الجزائر، 2015-2016.

4 - ضيف احمد: «أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستخدم في الجزائر (1989-2012)»، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر3، 2015-2016.

2- المجلات العلمية :

1 - عبد السلام هلال: «اثر تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر، دراسة قياسية خلال الفترة (1990-2015)»، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية العدد الاقتصادي 29 (1)، جامعة زيان بن عاشور، بالجلفة، نسخة الكترونية، جانفي 2017

2 - عبد النور غرس، امحمد نصير: «فعالية السياسات الاقتصادية الكلية على الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر»، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، العدد السادس، جامعة الوادي، 2013.

3 - التقارير والمستندات الوثائقية :

1 - تقرير بنك الجزائر السنوي، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر 2015

2 - الديوان الوطني للاحصائيات (ONS) .

4 - المراجع الالكترونية :

1 - موقع البنك الدولي: www.banquemondiale.org

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية :

1. ***Les Ouvrages:***

   1- *Pablo Druck, Nicolas Emagud, And Rodrigo Mariscal Collaterl Damag : « Dolu lar Strength And Emerging Marrets Growth », IMF Working Paler, July 2015.*

   2- *Philip .A.Klein : « The Managenemt Of Market », Oriented Economics A ComO paratire Perspective Uadwor The Publishing Company, Belmont, California, 1973.*

2. ***Rapports:***

   1- *Report Of The OPEC 2017, OPEC Membres Values Of Petroleum Export.*

   2- *Report Of The OPEC2017, World crude Oil Production By Countrg.*

3. ***Document :***

   1- *Chiffres Du Ministére Du Commerce Et De La Douane Algérienne*

4. ***Article publie :***

   1- *Safia Berkouk, Contribution Parue Dans Le Supplément Hebdomadaire El Watan Economie № 440, Du Lundi 27 Octobre Au 2 Novembre 2014.*